بسم الله

قطاع

خلو النفس عن ادراك الماهية ولازمها معا وهو بمنزلة ادراك
امور غير متناهية في الاستحالة لانا نقول لانم لزوم ذلك بل انما يلزم
امتناع خلو النفس عن ادراكها كما سيأتي السابق لا عن ادراكها معا وانا
لنها ان اللازم بما ذكر ثبوت ماهية ليس لها لازم ذهني والبحث
قسم احكام المطابقة بدون التلازم لجواز ان يكون وضع اللفظ
بازاء تلك الماهية مجالا ولا بد لذلك من دليل هذا كله اذا لم يكتف
في الدلالة التلازم بالذهن في الجملة كما هو مصطلح هذا الفن واما
اذا اكتفي به كما هو مختار المصنف سابقا فلا يرد ما ذكره
والجواب ان استلزام المطابقة التلازم غير معلوم وجوها وعدما
بناء على الجواز المذكور نعم الاحتمال العقلي وجوها وعدما كما هو
المشهور واختاره المصنف في بعض تصانيفه
قال الاستلزام
المقتضي التلازم اه كلمة الفاء فصيحة اي اذا عرفت هذا فاعلم
ان احد الاحوال وهي احالة حال المقتضي مع التلازم في الاستلزام وعرض
الازام الخصم ومعاسيتهم الى حال المطابقة مع التلازم في عدم الاستلزام
في عدم الاستلزام صحيحة مطلقا سواء اكتفي في التلازم بالذهن في
الجملة او للجواز ان يكون مع ذهن مركب للازم الحد عقلا ولا عرفا كما انه
يجوز ان يكون مع ذهن مفصلا للازم له كذلك مع تغير وضع واذ كان يرد

على هذا

يدله اللسان على ما وقع في بعض الكتب الكلامية كما
اشار اليه في الحاشية قوله بان ما ذكروه في بيان كون
المعارضة آه فيه ان دعواهم كون المعارضة في المعقولات
كالنقض في ابطال الدليل لا كونها قوته ولا يخفى ان مجرد
استلزام المعارضة للنقض كاف في ذلك على ان ذلك
الظن من القوة ما يقابل النقل لا التلازم كما في قول
المنطقيين المهملة في قوة الجزئية وما ذكروه يدل على
كونها نقضا بالقوة كما لا يخفى قوله فالحاصل آه الحاصل
ان جعل الادلة النقلية امارات يدل على انها ادلة ظنية
وما يقابلها اعني الادلة العقلية ادلة يقينية وجعل
الادلة العقلية ملزومات يدل على ان اللزوم معتبر
فيها معتبر فيما يقابلها اعني الادلة النقلية وايضا
لابد لهم من هذا الفرق حتى يتم مقصودهم وهو بيان
ان المعارضة لا تستلزم التصديق بالنقضين
كما لا يخفى وكل من الفرقين محل بحث قوله واليه

قوله لان التلازم بين التصديق بالنقضين نقض ان
نسبة كل واحد منهما الى الطرف الآخر على السواء
الخ في بيانه ان يقال ان اراد بالتلازم ان كل
واحد من التصديقين يستلزم الآخر فمسلم ولكن
المطلوب هو ان التصديق بالنقضين فرع تساوي
التصديقين في القوة وهو ممنوع بل التصديق
بالنقضين فرع تساوي المعارضين في القوة
ودليل المعارض قد يستلزم التصديق بالنقضين
عند الزوج